

آلة الإعلام التركي تتوهم تلقي رسائل مصرية بناء على مقال

جريدة الأهرام المصرية تتهم تركيا بالتوظيف السياسي لمقال أحد كتّابها



تصيدت بعض وسائل الإعلام التركية مقالا صحافيا لأحد الكتّاب المعروفين في صحيفة الأهرام المصرية، لبناء نظريات وفرضيات حول مواقف سياسية للدولة المصرية تجاه تركيا، رغم وضوحها وإعلانها من قبل المسؤولين في كل مناسبة، الأمر الذي اعتبره كثيرون إغلاسا سياسيا من جانب أنقرة.

التركي الذي يعادي مصر بشكل سافر عبر استضافته وحمايته لأبواق الجماعة الإرهابية.

وتحتضن الأهرام، بصفتها الجريدة القومية الأولى، الكثير من الكتّاب والصحافيين ذوي الأفكار والاتجاهات المتباينة، وحين يكتب هؤلاء وجهات نظرهم الشخصية يأتي ذلك في إطار احترام حرية الرأي والتعبير "التي لا يعرفها النظام التركي".

وأضافت أن الادعاءات التركية تشير إلى حالة الارتباك والتخبط التي يعاني منها أردوغان إلى درجة "توهمه أن مجرد مقال يكتبه صحافي يعبر عن مغالطة مصرية لاستعادة العلاقات"، مشددة على أن دعوات تطبيع العلاقات مع النظام التركي الحالي مثلها مثل دعوات تطبيع العلاقات مع الجماعة الإرهابية وغيرها ممن يستهدفون المصالح المصرية.

وينطوي بيان جريدة الأهرام على إشارات تحمل رفضا حاسما لأي تغيير في العلاقات مع أنقرة، خاصة أن تصرفاتها في شرق البحر المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا ومن قبل سوريا، وكذلك الإصرار على توفير الماوى لجماعة الإخوان، لم تعد خافية على كثيرين، واستهدافها الإعلامي لمصالح مصر عموما يمنع أي تفكير في التفاهم معها بأي شكل.

وبرجت تركيا على قلب الكثير من الحقائق عبر أنها الإعلامية التي يجري توريثها سياسيا على نطاق واسع، وتحولها إلى بوق يخدم توجهات وتصرفات أردوغان في المنطقة، وقيامها بلي أعناق القضايا وحرفها عن مساراتها الصحيحة بلا حجل، والدليل خطابها الموجه في ليبيا، والذي يستخدم مفردات إعلامية غرضها إيجاد صورة ذهنية إيجابية عن فريق حكومة الوفاق في طرابلس، على حساب الجيش الوطني الليبي وقائده المشير خليفة حفتر.

واختزلت وكالة الأناضول الرسمية، قسما بعنوان "مرصد تفنيد الأكاذيب"، خصصته للرد على وسائل الإعلام العربية التي تنتقد تصرفات أنقرة، ولم تعبا بأن تصحح أوضاع الإعلام التابع مباشرة لأردوغان، الذي يشوه الحقائق ويجتزئ المعلومات من سياقاتها، بل إنها تتفنن في الهجوم على الكتّاب الذين يتناولون الشأن التركي بطريقة لا تعجب

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة - حاولت وسائل إعلام مصرية للرييس التركي رجب طيب أردوغان، بناء فرضيات سياسية على مقال صحافي مصري نشر باحد المواقع التركية مؤخرا، للإيحاء بأن القاهرة تتقرب من أنقرة التي تتمتع على خلاف الحقيقة، ما كشف عمق المازق السياسي الذي يواجهه النظام التركي، حيث يواجه بانتقادات بسبب مغامرته الخارجية وخسارة دولة إقليمية مثل مصر.



محمد صابرین

المقالة كتبتما بدافع القاء الكرة في ملعب الخصم، وتفجير قضية علاقة تركيا بجماعات العنف في عقر دارهم

هل هناك أخبار غير موجهة؟

القاهرة، وارتباط السياسة الخارجية لأنقرة بالإخوان وجماعات العنف، ولم يهدف إطلاقا إلى توصيل رسائل سياسية.

وشدد على أن من يطلق تصريحات ومبادرات الغزل تجاه مصر هي تركيا الرسمية وغير الرسمية التي فوجئت بتجاهل القاهرة المستمر لرسائلها، وأن القيادة المصرية تحظى بتقدير شعبها ولن تتخلى عن واجبها القومي والحفاظ على وحدة أراضي الدول العربية وكسرت مشروع أنقرة مع الإخوان الإرهابية، وعندما فشلت في الحصول على رد فعل إيجابي "جات إلى الكتب والتدليس وقلب الحقائق الواضحة".

وفضحت هذه الواقعة الطرق الملتوية التي يلجأ إليها الإعلام التركي المحسوب على أردوغان، في إحراج الخصوم وتشويه صورتهم وأن أنقرة في موقف قوي، في إشارة توحى بأن هناك قنوات خلفية مع القاهرة، وما تبديه مصر الرسمية من مواقف صارمة غير دقيق، الأمر الذي حرصت جريدة الأهرام على تنفيذه.

بتسويق ممارساتها الإجرامية على أنها في صالح دول المنطقة، وتفاعلت وسائل إعلام عديدة رسمية ومستقلة في مصر مع بيان الأهرام، وتعدمت إبرازه لكشف الأكاذيب التركية.

حالة ارتباك يعاني منها نظام أردوغان لدرجة توهمه أن مقالا لكاتب يعبر عن محاولة مصرية لاستعادة العلاقات

واعتقد صابرین، أن مقاله قد ينجم في إشارة الرأي العام التركي حول القضية، ويجعل النظام مطالبا أمام شعبه بتوضيح موقفه من التمسك بدعم الإرهاب والعلاقات مع جماعة الإخوان الإرهابية التي تخسرها علاقتها بدولة مثل مصر، ويعد المقال فتحت وسائل إعلام تركية من جديد ملف العلاقة مع

لتحليل بعض الأحداث حتى كتابته المقال الأخير منذ أسبوع، والتي أثارته الجدل، وكتبتها بدافع إلقاء الكرة في ملعب الخصم، وتفجير قضية علاقة تركيا بجماعات العنف في عقر دارهم، لأن المقال ضم شروطا واضحة لتمهيد الطريق لإعادة النظر في العلاقات مع مصر، في مقدمتها التخلي عن الإرهاب وعدم التدخل في شؤون الدول العربية.

وتصيدت بعض وسائل الإعلام التركية المقال، وروجت له على أنه رسالة من القاهرة، في حين لا يتوانى المسؤولون في مصر عن الاعتراض على ممارسات تركيا في ليبيا وشرق المتوسط، ولم تظهر أي إشارات تفيد بمراجعة ملف العلاقات مع أنقرة.

وعلى العكس، يشن الإعلام المصري يوميا هجوما عنيفا على الإجراءات التركية في المنطقة، بما لا يمكن الاستشفاف من قريب أو بعيد أن هناك غزلا سياسيا، بل تكريس لحالة التباعد ما دامت تركيا تواصل انتهاكاتها لأبسط قواعد القانون الدولي، ويقوم إعلامها

نظام أنقرة. ولم يكن مقال محمد صابرین الذي أثار الجدل بداية تعاونها مع موقع "ورلد يونيتد أنترناشونال" التابع لحزب الوطن التركي المعارض، قائلا "ارتبطت بعلاقة تعارف مع أحد صحافي الموقع واعتاد أن يلجأ إلي من وقت إلى آخر طلبا لتفسيرات وآراء حول الأحداث في المنطقة".

وأوضح صابرین في تصريح لـ "العرب"، أن الصحافي التركي (أونور سنان جوزالتان) كتب مقالة وأرسلها له لتتقد تمسك النظام التركي بعلاقاته مع جماعة الإخوان المسلمين وجماعات الماضي، وتوقف فيها عند التوجهات للاتراك، وطالب النظام التركي بتغيير سياساته، وهي المقالة التي نالت استحسانه (صابرین) وكتب تعقيبا عليها نشر في جريدة الأهرام في 26 يناير الماضي، وتوقف فيها عند التوجهات المتوترة لأنقرة، والتي يجب تغييرها. وتابع، أن علاقته بالموقع التركي والجريدة التي تصدر عنه باسم "أين ليكا" ظلت مقصورة على اعتباره مصدرا

فيسبوك المستبد الأكبر في العالم



شركة فيسبوك تغرق أكثر في الظلام بتشكيل مجلس الإشراف على المحتوى واختيار القضاة والتشريع لمحاكمة نفسها بنفسها لإخفاء حقائق غير مرغوب فيها

زوكربيرغ "القديس مارك" أو "آية الله" أو الشيخ زوكربيرغ وفق تعبير المستخدمين العرب. —لذلك يحذرنا نوتون من وقوع الديمقراطية ضحية اختراق متعدد من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى. فوسائل الإعلام الاجتماعية تشكل تهديدا وجوديا لفكرتنا عن الديمقراطية، لأنها نسلم بإرادتنا لوحة المفاتيح الغامضة لمن يتلاعب ببيئتنا الإعلامية من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية، وهو الوضع الطبيعي الجديد للعصر الرقمي الذي يربط علاقاتنا مع بعضنا ومع العالم. يختصر جون نوتون كل ذلك بقوله إن الوحوش ما زالت تسرح على فضات فيسبوك، لكن هذا ليس سببا لفتح حديقة حيوانات للوحوش نفسها أمام الناس من أجل الفرجة أو حتى محاولة لتدجين المستحيل.

نفسها. لكن هذا التبسيط لا يمنع من أن تلك المجموعة من الشخصيات ستكون أشبه بمن يدافع عن فيسبوك نفسه وليس عنا وعما ما نريد قوله، بل إن بعضهم بقوله الاشتراك في اللجنة قد التزم بتأييد الغرور المفرط لزوكربيرغ حول الأهمية المركزية لفيسبوك للعالم. وإلا كيف لنا أن نفهم قبول صحافي بارع ومسؤول مثل الآن روسبريدجر رئيس التحرير السابق لصحيفة الغارديان الذي بقي في موقعه أطول فترة لرئيس تحرير صحيفة بريطانية، ومدير معهد رويترز للصحافة حاليا، في نفس المنصة مع اليمينية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام توكيل كرمان التي لا تتردد بالإعلان علنا بأن "الإسلام هو الحل"؛ ذلك ما يشكل مفاجأة ليس لجون نوتون وحده، فقد أدخل روسبريدجر نفسه إلى ميدان سيرك، خصوصا عندما أعلن أن "مجلس الرقابة على فيسبوك هو أحد أهم المشاريع في العصر الرقمي" بيد أنه أمر يفكر إلى الإقناع عندما ترى إيلين دويك الباحثة في جامعة هارفارد، أنه بداية لتشكيل دساتير جديدة لتنظم طبيعة الخطاب عبر الإنترنت؛

كيف ذلك وفيسبوك ليس هيئة عامة بل شركة عالمية قوية وغنية لا تتمتع بشرعية ديمقراطية لإدارة ما يفكر به ويتوق له العالم في المستقبل. وإن أطلق ملايين المستخدمين على

عن عملتها الرقمية العالمية "ليبرا" لتكون البنك الدولي الذي يدير اقتصاد العالم في الظل، مع أن المشروع أصبح لحد الآن أشبه بموقع للمقاومة من دون أن تجذب "ليبرا" اهتمام المتعاملين بالعملة الرقمية، إلا أن زوكربيرغ كان يامل باكثر من ذلك تحت وطأة حاجة عصبية على الفهم إلا بحدود الرغبة بالثراء، وتراكم المزيد من الأموال فوق ثروته الباهظة، لأنه اكتسب ثروة غير معقولة وهو غير مستعد لتقويضها. علينا تذكر هنا موقله الشهيرة عام 2012 "فيسبوك لا يعني لي مجرد شركة، بل بناء شيء يغير الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم".

الغريب أن العالم يبدو وكأنه منوم مغناطيسيا حيال ذلك، فمن سيق بالمال عندما يكون مصدره وأمين صندوقه فيسبوك، ليس مصطلحا ما بعد الحقيقة والأخبار الزائفة كبرا وتضخما مع تضخم فيسبوك أصلا. لا شيء مثيرا أكثر من أن تتحول شركة فيسبوك إلى أكبر مستبد في العالم لتبادل المعلومات، لذلك يجب أن تكون لديها محكمة خاصة بها، سبق وأن عينت الشركة نائب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق نك كلغ بمخاطبة وزير خارجية ناطق باسمها.

ومع أن كلغ نفسه يهون من وطأة هذه الفكرة بقوله إن المجلس الجديد محول للإشراف على المحتوى المنشور مع ميثاق خاص به، سيعمل على السماح أو إزالة المنشورات على المنصة

يرحم، لإخفاء حقائق غير مرغوب فيها، فهي تريد أن تضع القضية وتحاكم نفسها بنفسها!! سبق وأن أطلق نوتون لقب المرشد الأعلى لفيسبوك على مارك زوكربيرغ، بغیر أن يتهم عليه، لأنه يتكلم في رؤية طوباوية عن البشرية جمعا، على اعتبار أنه رئيس جمهورية افتراضية مكونة من ثلاثة مليارات مستخدم. وتبدو اليوم أحدث محاولة بتشكيل مجلس قضائي للإشراف على المحتوى، لتأكيد أن فيسبوك قوة سياسية متضخمة.

فالشركة بالأساس تقنية تعاني من وهم أنها دولة قومية، سبق وأن أعلنت

المؤسسات والممارسات الديمقراطية على حد سواء.

وقرار الشركة الجديد بتشكيل مجلس الإشراف على المحتوى من قبل عشرين شخصية، ينتظر أن يتضاعف عددهم إلى أربعين، لا يثير قلق جون نوتون وحده، بل إنه يمثل اتجاها أوسع كي تتنازل الهيئات السيادية والمحاكم والهيئات التشريعية عن سلطاتها لحساب الشركات التكنولوجية الكبرى مثل فيسبوك وأمازون وغوجل، بوصفها دولا رقمية وعلاقة تدير العالم اليوم، وأن المجلس يمثل فكرة مثيرة للإعجاب بالنسبة لهذه الشركات في صعودها الذي لا

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

يتهم جون نوتون مؤلف كتاب "من غوتنبرغ إلى زوكربيرغ: ما تحتاج معرفته حقا عن الإنترنت" على قرار شركة فيسبوك إنشاء محكمة داخلية للبت في المحتوى مكونة من عشرين شخصية عامة، معتبرا الأمر كما لو أن شركة إكسون العملاقة قررت إنشاء "أعلى محكمة للبت في قراراتها بفتح أو إغلاق مصافي النفط ومستوى انبعاث ثاني أوكسيد الكربون الذي ستسمح به".

يختصر نوتون، علينا جميعا بلغة المحلل التكنولوجي، فهم فيسبوك كشركة تكنولوجية غارقة في الظلام، وما تمثله بالنسبة لنا من معضلة أخلاقية؛ فهو باحث إيرلندي مرموق وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة وكاتب دائم في صحيفة الغارديان البريطانية ومدير برنامج الزمالة الصحافية في كلية وولفسون وأحد أساتذة جامعة كمبريدج، والأهم من كل ذلك بالنسبة للمهتمين بالبحث في العصر الرقمي، أنه أكثر من قدم قراءات معمقة لما يدور في شركة فيسبوك بوصفها إمبراطورية سياسية خارج حدود المسؤولية أكثر من كونها شركة تكنولوجية، فهي مسؤولة عن نموذج أعمال سام حقت تقدما مخيفا على مدار أكثر من عقد لتقويض



فيسبوك تصدر صورة مغلوطة